العدد 6 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2024
No. 6 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الاوضاع الاجتماعية للمرأة المصرية في كتابات صحيفة الأهرام 2000-2003 (دراسة تاريخية)

أ.م.د. احمد رحيم فرهود العكيلي
جامعة القادسية – كلية الصيدلة
Ahmed.raheem@qu.edu.iq
رقم الموبايل : 07801524632

الملخص :
أظهرت الدراسة تتبع واهتمام صحيفة الاهرام المصرية لقضايا المرأة منذ عام 2000 وتقديمها رصداً دقيقاً وتفصيلياً أثبت أهمية تلك الصحيفة القومية دون غيرها من الصحف الاخرى بتدوين الاحداث والقضايا التاريخية الخاصة بالمرأة المصرية ، فضلاً عن تغطيتها للكثير من الاخبار التي تخص الاوضاع الاجتماعية للمرأة من تعليم ومعالجتها لكثير من القضايا مثل محو الامية للنساء والتميز بين الرجال والنساء فيما يخص التعليم وكذلك تسرب الفتيات من المدارس وارادت إيهام القارئ بأن المرأة هي دورها دور فعال ومؤثر في المجتمع وتستحق الاهتمام ؛ كما تابعت الصحيفة اهتمامها بالجانب الصحي للمرأة من خلال توجه الانظار نحو صحة المرأة في الانجاب والتغذية ، وإيهام الصحيفة ذلك يدل على تأثرها بالأوضاع الاجتماعية للمرأة في مصر .

الكلمات المفتاحية : الأهرام – التعليم – الصحة

The social conditions of Egyptian women in the writings of Al-Ahram newspaper 2000-2003 (a historical study)

A.P.D. Ahmed Rahim Farhoud Al-Ukaili
Al-Qadisiyah University - College of Pharmacy

Summary :
The study showed the Egyptian newspaper Al-Ahram's interest in women's issues since the year 2000 and its provision of accurate and detailed monitoring that demonstrated the importance of that national newspaper over other newspapers in recording historical events and issues related to Egyptian women, in addition to its coverage of many news related to the social conditions of women, including education and treatment of many Issues such as eradicating illiteracy for women and the distinction between men and women with regard to education, as well as girls dropping out of schools, wanted to make the reader believe that women have an active and influential role in society and deserve attention; The newspaper also continued its interest in the health aspect of women by focusing attention on women's health in terms of reproduction and nutrition, and the newspaper's belief in this indicates its influence on the social conditions of women in Egypt.

Keywords: Al-Ahram - education - health

المقدمة :
تبقى قضية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وتأثيرها بالتحولات الاجتماعية محور المتابعة والرصد طوال مسيرة التطور التاريخي في مصر وظلت الدعوات الملحة والجهود المتواصلة للنهوض بأوضاع المرأة الاجتماعية بداية من محمد عبده ودعواته لعدم حرمان المرأة من التعليم مروراً بقاسم أمين لمنح البنات

فرص التعليم مساوية مع الذكور ، هذا الاهتمام مع توالي انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بحقوق المرأة وإنشاء المجلس القومي للمرأة في مصر .

أهمية الدراسة :

إذ تسلط هذه الدراسة الضوء على مدى اقتراب قضايا المرأة في الصحافة (ممثلة في صحفية الأهرام) خلال أربع اعوام والكشف عن أولويات اهتمامات المرأة في الصحافة ، فإن هناك ندرة في الدراسات التي عالجت دور الإعلام كمؤسسة اجتماعية لها دور بارز في الاصلاح والتغير الاجتماعي بشكل عام ؛ ولذلك فإن هذه الدراسة حاولت الكشف عن هذا الدور .

أما عن اختيار صحيفة "الاهرام" في طرح قضية المرأة الاجتماعية دون غيرها من الصحف الاخرى فذلك لا نها إحدى الصحف القومية التي تحظى بأكبر توزيع على مستوى الوطن العربي إلى جانب إمكانية الحصول على الأعداد السابقة عن طريق الاحتفاظ بها على الميكروفلم بأرشيف المجلس الأعلى للصحافة ، بالإضافة إلى ذلك فقد تبلورت من خلال الدراسة اختيار مدى ملائمة قضايا الاتجاه النسوي ومفاهيمه لتفسير الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية في ظل الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري ، ومن هذه القضايا على سبيل المثال ؛ قضايا التميز بين الرجل والمرأة ، وكيف تتشكل اجتماعياً من خلال التنشئة الاجتماعية ، وإزالة المعوقات التي تقف حاجز بين المرأة والاندماج في المجتمع من معتقدات وتقاليد خاطئة وقلة الوعي الثقافي في المجتمع بأهمية دور المرأة والموروثات الثقافية التي تقلل من قدرة المرأة على ممارسة الأنشطة المختلفة وعدم فعالية مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة النسائية للمرأة .

اهداف الدراسة :

1- فقد تم إلقاء الضوء على المرأة ودورها الاجتماعي من تعليم وصحة وعمل في المجتمع المصري .
2- جاءت الدراسة لتوضح الكثير من التطورات والاحداث الاجتماعية التي تخص المرأة في هذه المدة .
3- التعرف على كفاح المرأة في المجالات الاجتماعية عبر ما مر به المجتمع من تحولات في مختلف المجالات وفي شتى مناحيه .

اتبع الباحث المنهج التاريخي في دراسته لتوضيح تطور المرأة الاجتماعي خلال مدة الدراسة إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على عرض مجموعة من القضايا والاحداث المتعددة التي نستخلص منها في النهاية وهي مساواة المرأة بالرجل وحصولها على كافة حقوقها ، ومعرفة مدى الحرية المتاحة للصحافة في القضايا الخاصة بالمرأة .

كان اختيار مدة البحث من عام 2000 ، تأتي من صدور (وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل) والتي غيرت النظرة إلى التعليم فأصبح ينظر إليه على أن التعليم قضية أمن قومي لمصر ، فضلاً عن ذلك جعل التعليم استثماراً وليس مجرد خدمة ، ودعت الوثيقة إلى الإصلاح الشامل للتعليم هو المشروع القومي لمصر أما نهاية الدراسة بعام 2003 ، هو تأسيس المجلس القومي للمرأة وبداية الدور الحقيقي لمعالجة قضايا المرأة بشكل فاعل ومؤثر في جميع المجالات الاجتماعية .

قسمتُ الدراسة على مقدمة وثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان : **تعليم المرأة في مصر(2000-2003)** ، ودرس المحور الثاني : **الاوضاع الصحية للمرأة في مصر (2000-2003)** ، بينما بحث المحور الثالث : **موقف جريدة الأهرام من عمل المرأة في مصر (2000-2003) .**

المحور الاول : تعليم المرأة في مصر (2000-2003) .

تعليم المرأة حق كفله الإسلام لها بل ألزمها به ، فقد ورد في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه ويعلمه الكتابة ، إذا بلغ وكلمة الولد هنا تعني المولد من ذكر أو أنثى دون أدنى تفرقه بينهم في التكاليف والحقوق والواجبات والآداب ومنحهم الحق في التعليم [1] .

ويعتبر التعليم عملية اجتماعية تتطور وتتغير وتتأثر بالقيم التي تسود المجتمع ، فالتعليم مرأة عاكسة تنعكس عليها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعليم المرأة له تأثير مباشر على انتاج المجتمع ودرجة حضارته فالمرأة بذاتها مدرسة ، إذا علمناها علمنا أمة بأكملها ، فالتعليم هو أحد القوى المحررة

للأفراد والمجتمعات [2]، والتعليم هو ساحة الإعداد التي تصقل القدرات وتنمي الميول وتكسب المهارات التي تمكن المرأة من ممارسة دورها ، فالوضع التعليمي لها لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الآسرة والمجتمع [3] .

يناقش هذا المحور دور صحيفة "الاهرام" بوصفها أداة هامة للتوعية والتغير في الاهتمام بقضايا تعليم المرأة ؛ فقد اتضح من خلال تحليل مضمون الصحيفة أن هناك موضوعات بعينها تم التركيز عليها دون غيرها وسوف نعرض أشارت الصحيفة لتلك الموضوعات :

اولاً : معدلات الأمية بين الإناث واسباب ارتفاعها :

رغم الاهتمام الواسع بمحو الأمية وتعليم الكبار، الإ أنه مازالت هناك نسبة أمية بين الإناث لا يستهان بها ، وجدير بالذكر أن التحسن في معدلات الأمية لم يقض على هذه المشكلة تماماً ، مما جعل الكثير من المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية والتي شاركت فيها مصر توصي بضرورة محو الأمية في مصر ، نظراً لما تشير إليه الإحصاءات الرسمية من ارتفاع معدلات الأمية في مصر وبصفة أساسية بين الاناث[4] .

1- اسباب ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث :

ومن الامور التي تناولتها "الاهرام" وتثيرها على صفحاتها قضية المعوقات أمام نجاح الخطط والبرامج التي تعالج اسباب ارتفاع محو الامية ، والتي سلطت الضوء من خلالها على الفقر الذي يمثل واحداً من أهم هذه المعوقات ؛ إلى جانب عدم قدرة القائمين بالعملية التعليمية على ابتكار أفكار جديدة لجذب الدارسين ، كما أشارت في مقالاتها إلى أن أهم ما يجب التركيز عليه هو ربط البرامج بمشروعات مدرة للدخل ، إلى جانب التقليل من وحدة الموروث الثقافي وزيادة الوعي بأهمية التعليم والقضاء على الافكار السلبية التي تقف أمام تعليم الإناث ، والنظر إليها على انها فرد تابع وخاضع للسلطة الأبوية المتمثلة في سلطة (الأب –الاخ –الزوج) ، أو الاعتماد عليها في رعاية شئون البيت أو الاخوة الأصغر أو الزواج المبكر؛ وربما يكون هذا صدى لإنشاء المجلس القومي للمرأة وما تضعه الأجندة الدولية من أولويات على مكافحة الامية [5] .

وفي عددها الصادر في كانون الثاني نقلت " الاهرام" موضوعان عن أمية المرأة في دراسة لليونسكو ، (مصر رائدة في برامج تعليم المرأة ودعمها) في (9 تشرين الثاني 2002) وتعتبر هذه من أحدث الدراسات الصادرة عن منظمة اليونسكو التي تناولت دور المرأة التربوي وتعليم الإناث في الدول التسع الأكثر ازدحاماً بالسكان في العالم ؛ وهي بنجلادش والبرازيل والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجريا وباكستان ، تلك الدراسة التي نقلتها "الاهرام" وكشفت فيها عن أهمية دور المرأة في المجتمع ، بالإضافة إلى بعض الحقائق المؤلمة في استبعاد المرأة من القوى الرئيسية الدافعة للتعليم ، كما ألقت الضوء على الجهود المبذولة في الدول التسع من اجل وضع تعليم المرأة على قمة أولويات العمل الوطني ، وأن الجهود المصرية كانت مبشرة ، على الرغم من وجود تفاوت بين الجنسين في التعليم لصالح الذكور في بعض المجتمعات ، إلا أن هناك تقديراً تاماً لدور المرأة في التنمية ، وأن الحكومة المصرية أعلنت التزامها بدمج المرأة في عملية التنمية ، وأشارت الدراسة إلى بعض الحقائق ، من بينها أن للمرأة المصرية دوراً مؤثراً ، بل قرر أن التعليم والعمل فريضة على الجنسين ، وقد أوضحت الدراسة إلى أن نسبة 10% من الأولاد والبنات فقط ينتظمون في المؤسسات الرسمية لتعليم ما قبل الدراسة ، وهذا يوكد ضرورة تطوير هذا النوع من التعليم ، إذ تؤثر الأمية في معتقداتهم واتجاهاتهم وسلوكهم والقرارات التي يتخذونها ، فتعليم الأم له تأثير كبير في زيادة احتمالات دخول الفتيات المدرسة ، كما أن الآباء والامهات الأميين يمكن أن يؤيدوا فكرة الزواج المبكر لبناتهم ، وعن نسبة الأمية وفقاً لآخر الإحصاءات المتاحة عام 2000 فإن نسبة تعليم الإناث في القاهرة وصلت إلى 76,9، أما في المناطق الريفية فقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث 48,9% ، وهي بذلك تقترب من ضعف نسبة الامية بين الذكور (26%) عام 1993 [6] .

وعن مشاركة المرأة في العملية التعلمية ، فان مصر تأتي بين الدول التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة للغاية في العملية التعلمية ، وأشارت " الاهرام" إلى أن التدريب المستمر للمعلمين أثناء الخدمة يعتبر من الأهداف الرئيسية في مصر[7] ، فضلاً عن تطوير مراكز التكنولوجي ، من اجل تدريب المعلمين من الجنسين وإرسالها للخارج للتدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة وطرق التدريس [8] .

أما ما يخص مشاركة المرأة في التنمية فقد ذكرت "الاهرام" ان المرأة في مصر أصبحت تدريجياً عاملاً قوياً في التغير والتنمية الاجتماعية ، وان للمرأة الريفية دوراً هاماً في الأسرة والمجتمع المحلي [9] .

وتطرقت "الاهرام" إلى تمكين المرأة ، فأوضحت أن مصر احتلت المركز السادس بين الدول التسع ، وعليها ألا تتوانى في جهودها لإتاحة التعليم للجميع ، وأن تستمر في وضع الفتيات والنساء في مركز اهتمام برامج التنمية القومية [10] .

بعد ذلك نقلت "الاهرام" الندوة التي اقيمت بشأن المرأة تحت شعار "أنت فتاة مثالية هذا العام" وقد تضمنت إعلان عام للفتاة وأهدافه الأساسية التي ذكرتها السفيرة مشيرة خطاب[11] ، أمين عام المجلس القومي للطفولة والامية ، وهما هدفان أساسيان الأول يتمثل في وضع قضايا الفتاة المصرية المهمة على أجندة اهتمامات العمل الوطني ، كمشاركة الفتيات والشابات في النشاط العام والقضاء على العنف ضد المرأة ، أما الهدف الثاني فيتمثل في إلقاء الضوء على الجهود المبذولة والدفع قدماً لتحقيق المزيد من المكاسب في مجالات متعددة ،مثل تعليم الفتيات وحصولهم على حقوقهن الاجتماعية ومشاركتهن في الحياة العامة [12] .

أما بالنسبة للتعليم تم وضع خطط عمل على المستوى القومي ، من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بالمساواة وعدم التميز على اساس النوع ، وذلك في الفترة القادمة وهذه الخطط تشمل التوسع في المدارس الصديقة للفتاة ، ودعم الأسر المحتاجة مع الارتقاء بنوعية التعليم ، وعلى مستوى المحافظات مشاركة الطلبة والطالبات في موضوعات بحثية مثل ختان الإناث والتميز النوعي ؛ بالإضافة إلى ضرورة تحقيق معرفة الفتاة بحقوقها القانونية ، وفي التعديل الثاني للاتفاقية منحة الاهداف الاستراتيجية لتعليم الفتيات بين حكومتي مصر والولايات المتحدة الامريكية وبقرار من رئيس الجمهورية رقم (63) لسنة 2000 ، أوضحت الحكومة المصرية مدى إدراكها لتحسين مستوى ونوعية التعليم حتى يمكن للأطفال استكمال تعليمهم والحصول على المهارات الضرورية ، لذلك عمل الطرفان على مواجهة العوائق التعليمية الرسمية وغير الرسمية التي تعوق زيادة التحاق الفتيات في التعليم[13] ؛ وذلك من خلال زيادة الفرص المتاحة للتعليم غير الرسمي بالنسبة للفتيات والشابات ، وزيادة مشاركة المجتمع ودعمه ، وتحسين الوضع التعليمي لهم في مصر ، وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المنح الدراسية للمدارس الابتدائية والاعدادية وتقديم برنامج خاصاً يستهدف الفتيات سواء اللاتي التحقن أو لم يلتحقن بنظام التعليم الرسمي[14] .

وورد في التعديل الثالث من هذه الاتفاقية زيادة المبلغ المتفق عليه من خمسة وثلاثين مليون دولار امريكي إلى تسعة وثلاثون مليون دولار ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية رقم (397) لسنة 2000 ، ومد الاتفاقية من 30 أيلول 2001 إلى 30 أيلول 2003[15] .

بينما ورد في التعديل الرابع من هذه الاتفاقية حذف المبلغ تسعة وثلاثون مليون دولار أمريكي ليحل محلها عبارة أربعون مليون دولار امريكي ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية رقم (471) لسنة 2000 ، مع التحفظ بشرط التصديق [16] .

وقد سعى المشروع إلى إشراك المرأة في فصول محو الأمية والمشروعات التي تدر دخول أيضاً وعطاء حافز للمجتمعات البدوية حتى تنخرط في الخدمات التعليمية المتاحة بهدف تحقيق مشروع محو الأمية [17].

ومن الامور التي كانت تركز عليها "الاهرام" وتثيرها على صفحاتها هي مناشدات اولياء الأمور فيما يخص تعليم المرأة وعلى هذا الاساس نشرت في احد مقالتها (أولياء الامور بدلاً من مجلس الآباء مبادرة تعليم الامة بدأت في المنيا) ، فقد اشارت أن الاحصاءات تقول إن مصر دخلت القرن الحادي والعشرين بـ(15مليون أمي من النساء) وعلى هذا الاساس تم اعلان مبادرة تعليم الفتاة التي يجري تنفيذها حتى عام

2005 باستخدام برامج غير تقليدية تكفل إلحاق جميع الفتيات بالتعليم الأساسي ، مع ضمان استمرارهن فيه ؛ واعتبار عام 2003 عاماً للفتاة المصرية ، لان المنيا إحدى قرى الصعيد التي يوجد بها أكبر نسبة تسرب للفتيات من التعليم ، وقد قرر محافظ المنيا اللواء حسن حميد تشكيل لجنة دائمة لتنفيذ مبادرة تعليم الفتيات التي خرجت بالتوصيات التالية [18] :

- تكثيف الندوات الخاصة بالتوعية بجميع حقوقهن الاجتماعية والسياسية والقانونية، ومنع الممارسات الضارة ضد الأنثى مثل الختان والزواج المبكر.
- إطلاق شعار "إذا علمت فتاة علمت أمة" من خلال جميع وسائل الإعلام.
- تغيير اتجاهات الرأي العام تجاه مكانة المرأة ودورها في المجتمع.
- تدريب الفتاة على بعض الحرف الإنتاجية ، وتنظيم الدورات التدريبة .
- تكريم المتميزات من الفتيات واختيار فتاة مثالية.
- ضرورة قيد الطالبات الجامعيات في جداول الانتخاب.
- الاهتمام بالفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة .
- تغيير اسم مجلس الآباء لمجلس أولياء الأمور.
- تشغيل عدد 686 فصلاً جديداً، خلال العام لتقليل الفجوة النوعية من 13,4% إلى 9,4% .

نعتقد ان اهتمام "الاهرام" بموضوع الأمية بين الاناث جاء كصدى لإنشاء المجلس القومي للمرأة إلى جانب اهتمام المجتمع الدولي بقضايا المرأة ، فهي تدخل في نطاق المشروعات القومية المطروحة على الأجندة الدولية ، ومن هنا يتضح أن دور "الاهرام" اقتصر على نشر وجهة النظر القومية ، لكنها افتقدت الدور الذي كانت تؤديه في الماضي بوصفها أداة للتغير والتطوير ، وذلك من خلال الكشف عن واقع الفعلي للمرأة المصرية ، حتى يتبين مدى تطبيق ما تطرحه الأجندة الدولية إلى جانب ما يتم تنفيذه من نتائج الأبحاث المنشورة .

ثانيا: تسرب الإناث من التعليم حجم الظاهرة وأسبابها

ناقشت "الأهرام" موضوع تسرب الإناث خاصة في مرحلة التعليم الاساسي فقد نقلت في احدى موضوعاتها عن (عمالة الأطفال والتسرب من التعليم في ندوة بمعرض الكتاب) ؛ إذ ذكرت أن جمعية المرأة والمجتمع اختارت موضوع تعليم وتدريب المرأة في عالم متغير عنواناً للقائها السنوي ؛ فقد تطرقت إلى مشكلة التسرب من التعليم ، فضلاً عن النسب العالية من الأمية بين الإناث ، وأن الأم المحرومة من التعليم غالباً ما تحرم ابنتها من التعليم أيضاً والمجلس القومي للأمومة والطفولة يعمل وفق خطة عمل بالمحافظات ، خاصة بالصعيد ، وقد بدأ بسبع محافظات من اجل تعليم البنات وعن علاقة التعليم بالعمل ، فان هناك تناسباً طردياً بين مستوى التعليم وفرص العمل المتاحة وأن اكثر الفئات عرضة للبطالة هم غير المؤهلين مهنياً وتعليمياً ؛ وقد أشارت "الأهرام" إلى أحد اسباب التسرب من التعليم وهي أن الأم التي حرمت من التعليم غالباً تحرم ابنتها من التعليم ، في حين كشفت "الاهرام" عن بعض الامهات غير المتعلمات يحاولن تعليم بناتهن ، والسبب في ذلك ما يعانيه جيل الأمهات من الجهل والفقر وحرصهن على عدم تعرض بناتهن لنفس المصير ، وأن كانت الظروف الاقتصادية تقف حائلاً أمام استكمال التعليم في كثير من الحالات[19] .

وتابعت "الاهرام" موضوع التسرب من خلال مقالاتها التي نشرتها (في بلادنا مازال ضل راجل أهم من التعليم) وذلك من خلال ورشة العمل التي أقامها المجلس القومي للأمومة والطفولة ، وقد اشتركت فيها سبع محافظات (بني سويف ، وسوهاج ، وأسيوط ، والجيزة ، والفيوم ، والمنيا ، والبحيرة) لمعرفة أسباب مشكلة تعليم البنات في تلك المحافظات ، وقد تبين أن بني سويف أكثر معاناة ، بسبب تفضيل الأهل لعدم تعليم البنات للحفاظ على شرف البنت ، وتفضيل الذكور عن الإناث في كل شيء إلى جانب انخفاض مستوى المعيشة ، والاعتقاد السائد أن البنت محلها في النهاية هو بيت زوجها وأن شهادتها لن تنفعها ؛ بالإضافة إلى ذلك تعاني محافظة سوهاج من بعد المدارس عن أماكن السكن ، ووجود 22 مدرسة بدون دورات مياه[20]، وبالنسبة لمحافظة الجيزة ، فإن تسرب الاناث من التعليم يرجع إلى عمالة البنات ، وظاهرة الزواج

المبكر ، وارتفاع تكلفة التعليم الرسمية ، وفي المنيا ارتفاع عدد الفتيات للاتي لم يلتحقن بالتعليم وفي سن الإلزام ، بالإضافة إلى ارتفاع عدد التلميذات المتسربات من التعليم [21] .

أما ما يخص تعليم البنات في البحيرة فقد ذكرت "الاهرام" في مقال لها (أن التعليم لا يوكل عيش) وبعد المدارس عن المسكن ، مع عدم توافر المواصلات ، وعدم استيعاب المدارس ، وطرق التدريس التقليدية ، وضعف الأنشطة المدرسية ، وعادت "الاهرام" مرة أخرى إلى موضوع تسرب البنات من المدارس عن طريق مقالاتها للكاتبة هالة السيد (اصبح التعليم شبحاً يطاردهن هروب البنات الكبير) ، تناول أسباب كراهية الفتاة للمدرسة فقد ثبت أن 50% من عمالة الاطفال خاصة البنات الصغيرات سببها الهروب من قسوة المدارس او المدرسة[22] ، وهناك مقال أخر نشرته هدى الناشف (تسرب البنات من التعليم) وضحت فيه أسباب تسرب البنات من التعليم وهي كالتالي [23] :

- الاسباب المرتبطة بنظام التعليم مثل معاملة المدرسين لهن وعدم استفادتهن .
- كثافة الفصول عالية ، وتنقصها المرافق الصحية والتهوية والاضاءة .
- هيئة التدريس لم تدرب التدريب الكافي والمنهج المكدس والجدول الثقيل.
- استعمال الضرب والقسوة دليل على فشل التعليم.
- موقف الأسرة وجهلها بأهمية تعليم الأنثى أو الاعتماد على البنت في رعاية شؤون البيت والإخوة الأصغر أو الزواج المبكر، أو عدم السماح للبنت بالسير مسافة للوصول إلى المدرسة.
- العوامل الاقتصادية وعدم قدرة الأسرة على مصاريف المدرسة.

ثالثا : التميز بين الجنسين في التعليم

من الامور التي أشارت اليها "الاهرام" على صفحاتها قضية التميز بين الجنسين في التعليم ، إذ ذكرت في أحدى مقالاتها (عام 2015 تعليم البنات هو التحدي القادم) وقد تناولت فيه اهتمام القيادة السياسية بالتعليم في مصر، ممثلة في دور المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي ترأسه سوزان مبارك[24]، الذي أعلنت عن مبادرة لتعليم الفتيات وبدأ تنفيذها في سبع محافظات وتستهدف المبادرة في مرحلتها الأولى نصف مليون فتاة وفي كانون الثاني من عام 2001 تم تشكيل الفريق القومي لتعليم الفتيات وقد وضع الفريق خطة قومية متكاملة بهدف توفير احتياجات تعليم الفتيات [25] ، إذ كان اهتمام مصر بقضية تعليم البنات تأتي في إطار قومي وعالمي داع إلى وضع خطة زمنية للمساواة بين البنات والبنين في فرص التعليم فبحلول عام 2003 لابد أن تكون كل الدول تقريباً قد وصلت إلى المساواة في أعداد البنات والبنين الملتحقين بالتعليم الأساسي وبحلول عام 2015 يكون قد تم تطبيق حق جميع البنات في التعليم ، وفي جنوب سيناء تقول أمراة عن اسباب تراجع نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم (ومن يرعي الشاة)؛ إذ تمثل الشاة أهمية اقتصادية للأسرة ، وتعليم الفتاة يهدد هذا الجانب الاقتصادي الهام ، إلى جانب الخوف على الابنة من الاختلاط ، بالإضافة إلى جانب قلة عدد المدرسات والمتخصصات مع عدم انتظام الفتيات في الحضور لفصول الدراسة [26] .

وخلال تعليق لممثلة اليونيسيف بالقاهرة (ملك زغلول) انه يجب الاهتمام بالمشاركة الأصلية للفتيات في العملية التعليمية ؛ ولعل نموذج مدارس المجتمع دليل على ذلك ، إذ تتسم بالمرونة ، خاصة مع الفتيات ، سواء في مواعيد وأوقات الانتظام في المدرسة أو التجاوز عن الفرص الممنوحة لكل منهما ، كذلك توعية الفتيات بأهمية التعليم[27] .

فقد أقر دستور2005 الحقوق المتساوية للفتيات في التعليم مع البنين ، ولكن الواقع يعلن عن التميز ضد الفتيات ؛ لذلك يجب أن يتوجه الخطاب التعليمي في مناهجنا إلى الفتيات والذكور ، إلى جانب إيجاد مناخ اجتماعي وتعليمي قادر على مواجهة العادات والتقاليد والموروثات السلبية ، التي تحد من تعليم الفتاة وتشجيعها ، على الالتحاق بالتعليم الفني الزراعي أو الصناعي[28] .

من جانب آخر ذكرت " الاهرام" في عددها الصادر في 18 تموز2003 تحقيق (أبوها راضي ومش راضي حكاية بنات اسمهن شيماء) كتبت فيه قصة واقعية لفتاة اسمها شيماء التي ذكرت قصتها ضمن مجموعة من الفتيات والسيدات اللاتي تحدثن عن تجاربهن في تخطي الأمية والصعوبات التي واجهت كلا

منهن وكيف استطعن التغلب عليها ، من خلال الندوة في اثناء الاحتفالية التي نظمتها جمعية المرأة والمجتمع تحت عنوان (تنمية المرأة والطفل تحدثت شيماء وهي أصغر المتحدثات وعمرها 15 سنة ولم تلتحق بالمدرسة ؛ والسبب في ذلك العادات والتقاليد التي لا تشجع على تعليم البنت والضحية ستكون الطفلة البريئة شيماء هذه مشكلة كبيرة من الفتيات اللاتي تتحطم أحلامهن انصياعاً للعادات وتقاليد بالية [29] .

رابعاً: أهمية تعليم الإناث

لقد اظهرت الدراسات التي اجرتها "الاهرام أن للتعليم المرأة مزايا متعددة أهمها ما يلي :

1- الناحية الاقتصادية:

تقديراً لأهمية تعليم الاناث فقد تناولت "الاهرام" دراسة حولها بعنوان (حول قضايا المرأة بين الواقع والتراث) والتي أكدت على أن التعليم هو السبيل للحصول على وظيفة مناسبة للمرأة حسب مؤهلها الدراسي ، وهو وسيلة تحمي المرأة عند حدوث أي مكروه مفاجئ ، مثل حدوث طلاق أو وفاة العائلة ، سواء الزوج أو الأب ، فتجد المرأة من خلال التعليم العمل الذي تحصل من خلاله على دخل لتعين نفسها وأسرتها [30] .

2- الناحية الاجتماعية:

من الناحية الاجتماعية فتكمن أهمية تعليم المرأة في أنه العامل الرئيسي الذي يساعد الأم في تربية وتعليم أبنائها السلوكيات الصحيحة ومساعدتهم في تحصيل دروسهم ، إلى جانب الاعتراف بأهمية دور المرأة ، فعندما ينسحب الزوج من الأسرة بسبب الطلاق أو الموت تستمر حياة الأسرة بسبب معرفة الزوجة لحقوقها من خلال التعليم والتثقيف [31] .

3- **الناحية الثقافية:**

تشير "الاهرام" إلى أن هناك مزايا ثقافية للتعليم تتضح في أن التعليم يزود الفرد بمعلومات ، ويساعد في التعامل مع الاخرين ، ويعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها خاصة عند الطلاق ، فضلاً عن ذلك يساعد في التعامل مع الناس في المستقبل ويجعل المرأة تعتمد على نفسها [32] .

بإضافة إلى ذلك فقد اهتمت "الاهرام" بأفكار قاسم أمين وكتاباته ، وذكر يونان لبيب في هذا الصدد أن "الاهرام" ناصرت قاسم أمين على طول الخط ، فهي كانت قد بدأت تروج لكتاب تحرير المرأة حتى قبل ظهوره الأمر الذي يبدو من الاخبار التي نشرتها في العديد من اعدادها ، أي قبل صدور الكتاب بما يقرب من ثلاثة أشهر وقد جاء في هذه الاخبار أن كتاب قاسم أمين يتضمن أبحاثاً مهمة جداً مبينا فيها ضرورة تعليم المرأة وتربيتها لترقى بها الأمم في معارج الحضارة وان معظم الأسباب في تأخر الشرق هو جهل النساء فيه ، وان الدين الإسلامي يدعو لتهذيب المرأة [33] .

وقد استقبلت أيضاً "الاهرام" ظهور (المرأة الجديدة) بمظاهر صحفية بدت في جملة من مقالات الترحيب الحار ، تحدثت فيه عن أهمية التعليم ، وهذا على عكس ما يحدث في الوقت الراهن ، إذ أصبحت "الأهرام" أداة للترويج أو الدعاية ، أكثر من كونها أداة للوعي والتثقيف والارتقاء بالمجتمع[34] .

خامساً : صور المرأة في الكتب المدرسية وقضية الدروس الخصوصية

تناولت "الاهرام" موضوع صورة المرأة في الكتب المدرسية في عددها الصادر 26 نيسان من عام 2002 بصورة تحقيق (المرأة المصرية في مناهج التربية والتعليم مهمتها إعداد الطعام وصنع الخيام) ، ذكر التحقيق أن المرأة تعيش حالة من التنافس بين القول والفعل ؛ إذ أن الكتاب المدرسي يعكس الثقافة التي تؤثر على التكوين الذهني والنفسي والاجتماعي للإنسان المصري في المستقبل ، فتوضح أن الطفلة تتصف بالعاطفة والشفقة وهو دور أنثوي يؤهلها للأمومة فقط ، أما الولد فهو يقرأ ويفكر لكي يصبح رجلاً له دور مختلف عن المرأة في المجتمع ؛ ومن ثم تعكس صورة المرأة الدونية والمهمشة وحصرها في قالب الأمومة ، رغم ذلك لا ينطبق على الواقع الذي تعيشه المرأة المصرية التي تقلدت اعلى المناصب [35] .

ويظهر دور المجلس القومي للمرأة وتأكيده على ضرورة ان تضم المناهج الدراسية صوراً مشرقة للمرأة عبر التاريخ ، فأمام مركز تطوير المناهج والموارد التعليمية 18 قضية ، يجب إدماجها في مراحل التعليم الأساسي من بينها حقوق المرأة ومنع التميز ضدها [36] .

ويكشف تحليل مضمون الكتب المدرسية ، فيما يتعلق بصورة وادوار المرأة ، على تأكيدها للمفاهيم والقيم السلبية مثل المرأة المستهلكة ، والضعيفة التي تتسم بالاعتماد على الرجل ، والمرأة العاطفية التي لا تصلح لاتخاذ قرارات ، وبالتالي لا تصلح لتقلد المهام القيادية ، وفي مقابل ذلك الرجل الذي يتسم بالعقلانية وحسن التصرف ، أكدت أيضاً على أدوار معينة للمرأة مثل دور الأم وربة المنزل على وجه التحديد ، وقد أشارت إلى ذلك "الاهرام" التي سلطت الضوء على صورة المرأة في الكتب المدرسية من خلال درستها التي تعكسها الكتب المدرسية المصرية ، وهذا يعني أن الكلمة والمشورة هي للرجل دون المرأة ، ولا يقتصر الأمر على النساء في الطبقة الدنيا فحسب ، بل أيضاً لدى بعض حالات الطبقتين الوسطى والعليا ؛ فقد أكدت "الاهرام" أن معظم الحالات أن للرجل الكلمة النهائية بشأن أي قرار يخص المنزل أو الأبناء ، فلا تستطيع الزوجة اتخاذ قرار بشراء أي شيء ، خاصة إذا كان غالي الثمن دون موافقة الزوج ، حتى وإن كان هذا الشيء من مالها الخاص ، مما يدل على تكريس النظرة الدونية للمرأة بالإضافة إلى السيطرة من جانب الرجل ، تلك المبادئ السلبية لها مصادر كثيرة في المجتمع ، من بينها بعض ما تطرحه الكتب المدرسية التي من المفترض أن تقدم صورة المساواة بين الجنسين ، وتعرض التاريخ المشرف للمرأة ودور الملكات عبر العصور في تغيير أحداث بأكملها ، مثل الملكة حتشبسوت وغيرها ، فكل الانجازات عبر العصور تتراجع ، وتظهر فقط صورة المرأة الضعيفة التي تعمل بالمنزل كزوجة وأم وربة منزل ، كذلك دور المدرسة في تثبيت قيم التميز بين الجنسين ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الرياضية ، أو انشطة المجالات الصناعية ، وأعمال التدبير المنزلي ، وأشغال الإبرة ، وغياب دور الإدارة في تغيير هذه المفاهيم وتكريس مفهوم المساواة ؛ مما يساعد على تأكيد مفاهيم التمييز في المستقبل [37] .

يتضح هنا أن هذه القضايا المطروحة من خلال المجلس القومي للمرأة هي القضايا المثارة في الأجندة الدولية، إذ يعتبر تعليم المرأة في مصر مشروعاً قومياً ينادي به المجلس، ويجتهد للترويج له.

سادساً: مدارس الفصل الواحد

ناقشت "الاهرام" قضية مدارس الفصل الواحد إذ تحدث فيه عن تلك المدارس التي أنشئت في المينا ، فقد قامت إحدى الشركات الاستثمارية المصرية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ببناء 50 مدرسة من نوع مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات بزاوية سلطان بمحافظة المنيا ، وأيضاً لتعليمهن الأعمال اليدوية والحروف المختلفة وإقامة المعارض لتشجيعهم وتوالى إنشاء مدارس الفصل الواحد فهناك مدرستان بالمنيا وثلاث مدارس في طفر الشيخ وثلاث بالشرقية ، فضلاً عن أنشاء مدارس صديقة للفتيات كجزء من مبادرة تعليم الفتيات المتكاملة وكوسيلة للسيطرة على التحاق البنات المنخفض بالمدارس كمدارس الفصل الواحد ، وتوعية الأهالي بأهمية تعليم الفتيات خاصة في الريف لأن التعليم يرفع أسهم الفتاة ويعينها على القيام بواجباتها كمواطنة [38] .

يتضح مما سبق وعلى الرغم من المعارضة السائدة تجاه تعليم الفتيات في المدارس قديماً الا أن الكثيرات منهن تلقن التعليم في منازلهن ، كما أنشئت عدة مدارس للبنات يديرها أفراد بصفتهم الشخصية أو هيئات أجنبية وذلك لمواجهة طلبات الآباء الذين كانوا متشوقين لتعليم بناتهن ، وكل ذلك من أجل تقليص الفجوة النوعية في مجال التعليم بمختلف مراحلة ومكافحة الأمية بين النساء وتعميم النماذج الناجحة مثل مدارس التعليم المجتمعي ومدارس الفصل الواحد التي تشارك في إدارتها المجتمعات المحلية ، وكذلك صياغة المناهج التي تتلخص من الأدوار النمطية التي فرضتها الأعراف والتقاليد الموروثة التي تميز بين الذكور والإناث ؛ وقد دعمت الدولة الجهود المبذولة في عملية تعليم البنات من خلال الموازنة العامة للدولة حتى تصل نسبة تعليمهن لمعدل تعليم الأولاد ، ووقف ظاهرة التسرب لدى الطالبات ، ودعم الجهود المبذولة لتعديل محتوى الكتب المدرسية بما يتضمن المفاهيم والموروثات الخاطئة وهذه خطوة إيجابية ستكون قادرة على تحقيق تكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة .

المبحث الثاني : الاوضاع الصحية للمرأة في مصر (2000-2003) .

تتمثل أهداف مصر في تحسين جودة الخدمات الصحية للأم ومدى إتاحتها ، وضمان تمكين النساء من الحصول على صحة أفضل وتعزيز استمرارية برنامج صحة الأم والطفل ووصولا لهذه الأهداف تقوم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بالعمل جنباً إلى جنب مع مصر لتنفيذ برنامج متكامل للصحة الانجابية وصحة الأم والطفل [39] .

وأوضح مستشار المجلس القومي للمرأة أن المرض من أخطر المشاكل التي تواجه الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة مما يحول دون النهوض بالمرأة ، فهي عماد الأسرة والمرض يعوقها عن أداء واجباتها ؛ لذلك كان من أولى توجهات المجلس القومي للمرأة النهوض بها في مجال الرعاية الصحية وأن تتمتع جميع ربات البيوت بالرعاية الصحية حتى يتسنى لهم القيام بمهامهم من رعاية وتربية وخدمة لأسرهن[40] .

وفي ظل مظاهر التلوث الموجودة وكثرة الأمراض المتوطنة مقابل نقص وسائل الرعاية الصحية المتكاملة وجب على "الاهرام" نشر الوعي الصحي لجمهور المرأة وتبني سلوكيات صحيحة سليمة للتوعية من الأمراض وأن الوقاية خير من العلاج في سبيل الحفاظ على صحة المرأة حتى يسهل قدرتها على العمل ووصولها إلى امرأة مشاركة في التنمية [41] .

ولم تكتفي الدولة بالاهتمام بصحة المرأة في مستوى معين أو وضع موحد ولكن امتدت مظلة الاهتمام إلى جميع السيدات في جميع الأماكن ، إذ كفلت معاملة خاصة للنساء والحوامل والأمهات الذين يدينون بارتكاب أفعال مخالفة للقانون وتحول وجود عقوبة أخرى غير السجن في جميع الحالات ووجود بديل للسجن بمؤسسة لإصلاحهن وإنشاء مؤسسات خاصة لضمان إقامة هؤلاء الأمهات فيها وحظر إصدار حكم الإعدام على الحوامل أو سجن الأم مع طفلها[42] .

ونشرت "الاهرام" مقترحاً لأعضاء مجلس الشعب المصري بوقف الإعدام على المرأة الحامل حتى تضع مولودها ويتم عامين هجريين وذلك بدلاً من النص القائم الذي يقضي بتنفيذ حكم الإعدام بعد شهرين من وضع الأم لمولودها حتى يكون هذا التعديل متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تعطي الطفل الحق في الرضاعة الطبيعية حوليين كاملين ولا يجب أن يكون موقف الأم من الناحية الجنائية سبباً في إهدار حق طفل لا ذنب له [43] .

كما اهتمت "الاهرام" من خلال مقال لها (نصائح لحياة صحية سعيدة) بعرض قضية مهمة جداً بالنسبة لصحة المرأة وهي ختان الإناث وتعتبر عملية الختان عادة تقليدية تؤثر على 97% من المتزوجات في سن الإنجاب في مصر ويصاحب هذه العملية مخاطر صحية شديدة تؤثر على الفتيات وصحة المرأة بشكل عام ، وتعد ممارسة هذه العادة غير قانونية غير أن الغالبية تفعلها بسبب الضغط الاجتماعي من اعضاء الأسرة والمجتمع ويؤيد 75% من الناس إجراء العملية لبناتهم اعتقادا منهم بأنها تزيد من فرص الزواج ؛ فضلاً عن ذلك أوضحت "الاهرام" خطورة قضية ختان الإناث ولكن هناك فتاوى متعددة لعلماء موثوق في عملهم ونزاهتهم مثل الشيخ جاد الحق علي[44] ، شيخ الأزهر السابق لمدة 19 سنة [45] ، بأنه إذا أقتضى لزوم الختان للذكر أو الأنثى فإنه مشروع في الإسلام مستنداً في ذلك إلى مذهب أبي حنيفة النعمان أنه لو أجتمع قوم على ترك ختان الإناث لقاتلهم ؛ وهناك فتوى من الشيخ عبد العزيز بن باز بأنه ثبت شرعاً خفاض الإناث بنص الحديث في صحيح بخاري ومسلم ومسند أحمد وبنص الأحاديث عن أصحاب السنن بعبارة خفاض [46] .

ولاهتمام "الاهرام" بالصحة الإنجابية للمرأة فقد نشرت خبر بعنوان (أول مركز لأطفال الأنابيب مجاناً) اعلنت من خلاله أن وزارة الصحة مع التطور في مجال التوليد ساهمت في الارتقاء بمستوى الخدمات ،إذ يوجد في مستشفى الجلاء التعليمي علاج خاصة بالعقم التي تحتاج إلى تدخل عن طريق الحقن المجهري ، وهي خدمة تقدم لغير القادرين على دفع مبلغ من 800 إلى 1000 جنيه ، ومجاناً للحالات شديدة الفقر ، ومواكبه لهذا التطور أنشاءه وزارة الصحة العديد من مدارس التوليد والتمريض بقصد توفير مستويات مؤهلة يكون لها دور مؤثر في تحسين معدلات الخدمة بوحدات صحة الريف ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ولكن مع اتساع المناهج والدراسات أصبح بعض الحاصلين على هذه المؤهلات لا يمكنهم قانوناً مزاولة مهنة

التوليد ، إذ لم ينص عنها القانون ولكن مع اهتمام الدولة بصحة المرأة أصبح من الضروري تنظيم تشريع لمزاولة مهنة التوليد [47] .

، وإضافة "الاهرام" في عددها الصادر21 نيسان 2000 والذي نشرت فيه (مؤتمرات تبحث العقم والولادة المتعسرة) تناولت فيه أصدرا وزارة الصحة قرارتها بشأن مزاولة مهنة التوليد بأنه لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأي صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيد بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بوزارة الصحة ، ومن يرخص له بمزاولة المهنة عليه أن يبلغ وزارة الصحة بخطاب رسمي بأي تغيير في محل إقامته وإلا شطب اسمها من سجل الوالدات ومن رخص لها بمزاولة مهنة التوليد أن تلتزم في مباشرة مهنتها بالواجبات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وإلا تعرضت للمسالة التأديبية ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة مالية من يخالف هذه الأحكام [48] .

ومن جانب آخر ذكرت "الاهرام" (الإعلام يشارك في توفير الرعاية الصحية) ، أوضحت فيه أن لجنة الشؤون الاجتماعية في مجلس الشعب المصري، قد رصدت الكثير من حالات الولادة في البيت على يد القابلات وفي غيبة الإشراف الطبي يعرض المواليد للتشوهات الخلفية والاعاقات البدنية ، كما أنه يعرض الأمهات للوفاة ، إذ تصل نسبة المتوفيات عند الولادة 55 امرأة لكل 100 ألف بينما لا تتجاوز في دول العالم المتقدم واحدة لكل 100ألف ولذلك اقترحت اللجنة تدريب الدايات وربطهم بالوحدات الصحية وتزويدهن بالمعدات اللازمة للولادة السليمة مع الإشراف والمتابعة المستمرة في القرى والمناطق العشوائية [49] .

وطالبت "الاهرام" الاهتمام الدولي بصحة المرأة من خلال مقالاً لها (قضايا السكان والصحة الانجابية في 16 دولة عربية) باعتبارها إحدى القضايا المثارة على الساحة العالمية وتوفير الرعاية الطبية في جميع المستشفيات الخاصة بالمرأة ويكون هناك طبيب نساء وتوليد طوارئ موجود كل الأوقات فلا يجوز وليس من حق أي طبيب غير مخصص الكشف على سيدة جاءت للولادة[50] .

وفي سبيل رعاية المرأة الحامل في كل أوقاتها ومهما كانت الظروف المحيطة بها ومن أجل الاهتمام بصحة المرأة قررت اللجنة المشتركة من الدفاع والأمن القومي ومكتب حقوق الإنسان لصيانة الجنينين والأم وتوفير الرعاية الصحية الكاملة والغذاء المناسب عن بدء المعاملة الطبية الخاصة للمسجونة الحامل منذ ثبوت الحمل بتقرير طبي وحتى تمضي أربعين يوماً على الوضع وذلك في إطار السياسة التي تنتجها الدولة بتعديل بعض التشريعات لمسايرة الاتجاهات الحديثة في المعاملة العقابية للمحكوم عليهم بما يحقق هدف العقوبة في الإصلاح والتأهيل من خلال احترام المحكوم عليهم [51] .

ونشرت "الاهرام" خبر (تدخين الأمهات يسبب التهابات الأذن الوسطى والتأخير الدراسي بين الأطفال) أكدت على مدى خطورة التدخين على المرأة الحامل مما يؤدي إلى تشوه الأجنة ، لذلك تبنت الحكومة حملة قومية لمكافحة التدخين إسوة بالدول المتقدمة التي اهتمت بصحة الغير مدخن وحقه في التواجد في أماكن يمنع فيها التدخين كلياً [52] .

وحول وجود بعض الحقن التي تقوم بدور حبوب منع الحمل التي تم استيرادها من الخارج نشرت "الاهرام" موضوعاً (الخصوبة وتنظيم الأسرة في سيناء) وهذه الحقن قد تؤدي إلى حدوث أمراض سرطانية للمرأة وأن اقرص منع الحمل هي هرمون طبيعي موجود في جسم الإنسان خلقه الله سبحانه وتعالى وأن العلماء يحاكون الطبيعة ولا ضرر منه ، أما بالنسبة للحقن ، إذا كان البعض يظن ولم يثبت بالقطع أنها تسبب أمراض خطيرة فلم يتم استيرادها ولم تستعمل في مصر وأوضحت "الاهرام" أنه بالفعل هذه الحقن سوف يتم استيرادها عن طريق قرض من البنك الدولي وحدث اعتراض ولم يقدم القرض للدولة [53] .

ولكن تم استيراد الحقن بعد ذلك بمنحة مقدمة من الولايات المتحدة الامريكية بهدف تنظيم الأسرة ولا توافق عليها الهيئات الطبية في الدولة المانحة ، إذا أن حقن (ديبوبرفيرا) وهي حقن منع الحمل لمدة ثلاثة شهور غير مصرح بها في الدولة المانحة ولم تقر بها منظمة الأغذية والادوية الامريكية (F.D.A) ونخشى أن تكون هذه الحقن مسببة للسرطانات ويعد تجربتها في الشعب المصري جريمة لأن أمريكا حذرة من استخدامها[54] .

فضلاً عن ذلك فقد نشرت "الاهرام" ما قامت به الدولة من إجراءات كثيرة من الأبحاث والمشاريع للنهوض بصحة المرأة ولبحث أسباب وفاة النساء خلال عمليات الولادة ومنها إجراء البحث على أسر السيدات المتوفيات في سن الإنجاب من (15-49) [55] .

وقامت وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع صندوق الاجتماعي للتنمية بإعلان مشروع النهوض بصحة المرأة المصرية، وذلك عن طريق تنفيذ عملية تجديد (160) وحدة صحية في مختلف محافظات الجمهورية [56] .

وكانت هناك بعض المشاكل التي تواجه المرأة مثل اختلاف جودة الخدمات الطبية المقدمة للمرأة تبعاً لحلالاتها الاقتصادية والمعاناة من سوء التغذية بالنسبة للمرأة الفقيرة بالإضافة إلى برامج التأمين الصحي في مصر مازالت بعيدة المنال بالنسبة لقطاع كبير من النساء الفقيرات [57] .

كما أوضحت "الاهرام" على ضرورة تحسين درجة كفاية وجودة الخدمات الصحية المتاحة للمرأة بما في ذلك تنظيم الأسرة وتحسين الصحة الانجابية للمرأة وإمداد مظلة التأمينات إلى السيدات المعيلات والأكثر احتياجاً للمساندة [58] .

وحاولت الدولة جاهدة لحل مثل هذه المشكلات ،إذ صدر قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة على إنشاء الجامعة الدولية لخدمة التنمية الأفريقية والتي تهتم بمجال الصحة وركزت بصفة خاصة على دراسة صحة النساء واحتياجاتهم الغذائية التي تتطلبها ظروف عملهن ؛ وفي هذا الإطار يتم تدريب المسؤولين عن سياسة الصحة والنظافة من أجل مكافحة التغذية [59] .

وعلى الغرار نفسه اشادت "الاهرام" بما كانت تقوم به الدولة من اتفاقيات مع الدول الاخرى من أجل الاهتمام بالرعاية الصحية مثل الاتفاق الموقع بين مصر والدنمارك ، بشأن منحة مقدمة من الدنمارك لمصر ، من اهم أهدافها تحسين الرعاية الصحية الأولية والرعاية الوقائية وتطوير مساهمة المرأة في خدمات الرعاية الصحية [60] .

ولم تقع مسؤولية صحة المرأة على عاتق الحكومة فقط بل سعت الجمعيات الأهلية إلى توسيع شبكة التأمين الصحي ليشمل السيدات غير العاملات وربات البيوت من خلال التنسيق مع مراكز الخدمات للتأكيد من أن الخدمات الصحية تصل إلى جميع الأفراد في الأسرة ؛ وللمحافظة على الإناث في جميع المراحل العمرية [61] .

ونظراً لاهتمام المرأة بالمرئيات والسمعيات قدمت الدولة الكثير من البرامج الصحية وبرامج للمرأة والأسرة وقام اتحاد الإذاعة والتلفزيون بإجراء بحث ميداني لاستطلاع راي الإناث البالغات حول هذه البرامج وذلك على مستوى مصر في الحضر والريف وهذا الإحصاء لمعرفة مدى أهمية هذه البرامج والمحتوى الذي تقدمه ، إذا كان مفيد لصحة المرأة أم لا [62] .

وتمثلت أهداف مصر في تحسين جودة الخدمات والمعلومات لضمان صحة الأم وتمكين النساء من الحصول على صحة أفضل وتعزيز استمرارية برامج صحة المرأة ورعاية النساء خلال فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة والتحصين من الامراض وللوصول لهذا الهدف تم وضع برنامج متكامل بمساعدة الوكالة الأمريكية [63] .

نعتقد أن الخطاب الصحفي الخاص بصحة المرأة عن طريق الاخبار كان موجه إلى تقديم النصائح والبرامج لتحسين صحة النساء والحفاظ على طريقة انجابها ، كما تطرقت الصحيفة إلى المشاكل الصحية التي كانت تعاني منها المرأة من فقر وقهر وضغوط نفسية بسبب ما تتعرض له من الإهانة والضرب الأمر الذي قد يصيبها بالأمراض التي تنعكس على الجسم ، إضافة إلى ذلك ما تعاني منه المرأة من صراع الأدوار حول دور الزوجة والأم والعاملة ومحاولة التوفيق بين هذه الأدوار .

المبحث الثالث: موقف جريدة الأهرام من عمل المرأة في مصر (2000-2003) .

المرأة العاملة هي تلك المرأة التي تعمل في وظيفة رسمية خارج المنزل في المصالح الحكومية أو المصانع أو غيرها وتحصل على أجر مادي، ولقيت المرأة العاملة اهتماماً كبيراً في سوق العمل على الصعيدين المحلي والعالمي[64].

لكن هناك ملاحظة ، وهي زيادة معدلات بطالة الإناث عن الذكور وهو ما يشير إلى وجود فجوة نوعية في مشكلة التوظيف وتعني إهدار للموارد البشرية ولقوة العمل والانتاج التي تشكلها الإناث في مصر ، على الرغم أن التشريعات في معظم الدول تساوي بين الرجل والمرأة في مجال العمل ووصلت في ظلها المرأة إلى المواقع الوزارية ، وعلى صعيد الممارسة هناك اتجاه لتفضيل الرجال في بعض الأعمال وتوظيف المرأة فيما يختص بها وحرمانها من بعض المهن [65] .

فالنساء من أصحاب الكفاء القادرين على إنجاز الأعمال الممتازة التي تتطلب مقدرة ومهارة كبيرة ولذلك فإن خسارة العالم تكون كبيرة عندما يرفض أن يستغل نصف المقدرة من المواهب الموجودة به ؛ لأنه يستخدم في إدارة الأعمال المنزلية والمهن القليلة الأخرى المتاحة للنساء[66] .

وهناك بعض العوامل المؤثرة في اشتراك المرأة في العمل وتتمثل في الاتي :

- التعليم والتأهيل والتدريب إذ يزيد إمكانية المرأة على العمل ويرفع مستوى توقعاتها فالمرأة الحاصلة على مؤهلات عليا تأنف التفرغ للأعمال المنزلية .
- نسبة الاقتصاد ونموه وتأثيره على التوزيع السكاني واستخدام الإناث ، فلقد صاحب تطور الأنظمة الاقتصادية زيادة ملحوظة في نسب مشاركة النساء .
- السياسات والقوانين والخدمات التي تساهم في تسهيل عملية خروج المرأة إلى العمل ، فليس من العدل أن ندفع المرأة إلى العمل خارج المنزل بتأثير حاجة الأسرة إلى دخل إضافي ولا نؤمن لها خدمات تساعدها .
- دور النقابات في معالجة مشاكل النساء ومشاركة المرأة في العمل النقابي مما ساعدها في التعبير عن رأيها ومعالجة القضايا التي تتعرض لها.

والعمل واجب على المرأة والدعوة إلى عودة المرأة إلى البيت هي ردة حضارية ولكن هذا لا يعني أن خروج المرأة إلى العمل يقتضي أن توضع في أماكن غير مناسبة ، وخروج المرأة إلى العمل لا يترتب عليه أن تهمل بيتها لأن البيت والزوج والأولاد هم رسالتها الأولى في الحياة فإذا استطاعت المرأة أن تجمع بين وظيفتها كزوجة وكأم فلا يوجد ما يمنع لأن ذلك يعني زيادة في الإنتاج ونجاحاً للمرأة ، وقد تعالت في المدة الاخيرة أصوات تنادي بترك المرأة ميدان العمل والعودة إلى البيت لأن ترك المرأة العمل يساعد في حل مشكلة البطالة ، وأوضحت "الاهرام" من خلال مقالاً لها (المشاركة الايجابية للمرأة هي الوسيلة لدفع عجلة التنمية) وأوضحت فيه أن المرأة طاقة ضخمة ويجب ان تستغل في العمل والإنتاج وأن عملها في البيت لا يؤثر على عملها الخارجي لأنها مسألة مشتركة ، وتنوعت قضايا المرأة الخاصة بالعمل ، كما تناولتها صحيفة الأهرام ما بين القضايا الآتية[67] :

1-تعدد أدوار المرأة العاملة :

تناولت "الاهرام" في احدى مقالاتها (المرأة الفقيرة في الريف والحضر هل تعلم مشكلات مجتمعها) فقد اكدت هنا على الثقافة العالمية أصبحت هي الحاكم لتوجيه مسار التغير في أوضاع البنى الاجتماعية وكذا الفئات والطبقات في هذه المجتمعات ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الافعال المزدوجة التي تجمع بين فكر تقليدي ومعاصر في آن واحد وقد تأثرت أوضاع المرأة خاصة في القطاع الريفي بآليات التخلف ، الأمر الذي استدعى البحث في قضايا القهر النسائي ، واعتبار المرأة الريفية متحملة عبئاً مزدوجاً هو إنجاب الأطفال والاعمال المنزلية الشاقة ، وذلك يعني ربط أوضاع المرأة الريفية بالسياق الاقتصادي والسياسي والثقافي ومجمل المتغيرات المؤثرة في أدوار المرأة [68] .

ونشرت "الاهرام" في عددها الصادر في 22 أذار عام 2002 مقال (أمهات وبنات فوق العادة دور الزوج الواعي مهم جداً) ذكرت فيه أن ذكاء المرأة يجب أن يتدخل للمواءمة بين حياتها العملية والعائلية ،

وذلك من أجل تقسيم الوقت بحيث لا يضعن جانباً على آخر ، وتناولت نماذج النجاح والتوفيق بين الحياة العملية والعائلية من بينها هدى بدران وسهير جلبانة عضو مجلس الشورى وجيهان روشتي حيث أكدن على أهمية دور الزوج من خلال مساندته لزوجته [69] .

وأشارت "الاهرام" في موضوعها (مشوار عاملة من الصبح للمساء صوروه واسمعوه) عالجت فيه قضية أساسية في المجتمع وهي قضية المرأة العاملة وحماية الطفولة من خلال عطاء المرأة العاملة اجازة بنصف المرتب خلال أربع سنوات حتى تستقر الأسرة وتربى الأم طفلها تربية سليمة ثم يدخل الحضانة بعد ذلك في سن الرابعة [70] .

والنساء تذهب إلى العمل ليعيشن كآدميات أو لاحتياج أسرهن لما يكسبنه ، ويرجع البعض أن ذهاب بعض النساء إلى العمل وارتفاع نسبة المرأة العاملة هو سبب رئيس لتفكك الأسرة وزيادة عدد أطفال الشوارع ومعدلات الجرائم ، لكن هذا لم تثبت صحته [71] .

فما يتعلق بعمل الأم وعلاقتها بالجريمة فذكرت "الاهرام" بأنه لم يثبت من خلال الدراسات التي أجريت في مجتمعنا سواء في الجامعات أو مراكز البحوث ان عمل الأم من ضمن العوامل التي تشارك في إحداث الانحراف ، بل بالعكس أثبتت بعض دراسات الماجستير والدكتوراه أن ابناء المرأة العاملة أكثر قدرة في الاعتماد على الذات وأكثر مواظبة في مراحل التعليم المختلفة وأكثر انسجاماً في المجتمع من غيرها [72] .

نعتقد أن عمل المرأة مساند لعمل الرجل في ظروف غلاء المعيشة وتأمين السكن والتخفيف من أعباء العائلة وتحسين أوضاعها ، سواء كان هذا الدخل هو أساس معيشة الأسرة ، كما هو الحال في بعض الأسر المعيلة أو أنها تساعد بالدخل بشكل ثانوي بجانب عمل الزوج .

2- الاعمال المحظور فيها عمل المرأة :

ونشرت "الاهرام" موضوعاً بعنوان (جميلة وبكامل صحتك في أثناء العمل) لتبين فيه آثار عمل المرأة على صحتها نتيجة لمكوثها لفترات طويلة في مكان مغلق دون أن تتحرك ، لكن من نتائج التقدم الصناعي ودخول الآلة الحديثة في الإنتاج أن قل الاعتماد على القوة البدنية ، لذلك أقبلت النساء على العمل في المصانع كما أقبل الأطفال عليه أيضاً ، وقد فضل أصحاب الأعمال تشغيل النساء والاطفال في مصانعهم على الرجال لأجورهم الزهيدة ، وفي بعض الأحيان لم تكن ظروف العمل ملائمة للنساء [73] .

ولذلك هناك عدة مبادئ حكمت علاقات المرأة المصرية بالعمل منها ضرورة تطبيق مبدأ المساواة ومراعاة الطبيعة البشرية مع ضرورة مراعاة الحقوق التشريعية للمرأة العاملة مثل حظر تشغيل النساء ليلاً وعدم تشغيل المرأة في الأعمال الضارة بالصحة والشاقة [74].

وفيما يخص قوانين العمل الخاصة بالمرأة تناولت "الاهرام" موضوعاً بعنوان (التعب يطارد المرأة في نهاية الأسبوع) ركزت فيه على نص المادة (88) أن تسرى على النساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال دون تميز بينهم ، وفي المادة (89) أصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية قراراً بتحديد الاعمال الضارة بالنساء صحياً أو اخلاقياً ، وكذلك الأعمال التي لا يجوز فيها تشغيل النساء؛ وأجيز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً في هذه الأحوال كالعمل في المحال التجارية التي تفتح ليلاً بمدينتي بور سعيد والسويس بمناسبة وصول البواخر أو في مواسم الحج ، والعمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى ، العمل في الصيدليات وأجهزة الإعلام ، والعمل في المطارات ومكاتب السياحة ، إذا كان العمل لتلافي خسارة محققة لمواد قابلة للتلف بشرط إبلاغ مكتب التفتيش العمالي الواقع في دائرة اختصاصه خلال 24 ساعة [75] .

ونظم قانون العمل في بابه السادس أوضاع تشغيل النساء والأحداث ، وقد اشارت "الاهرام" لذلك عن طريق مقالاً لها (فرص عمل لحديثات التخرج من جامعات بالإسكندرية) وحدد عدد ساعات العمل لهما وفرض عقوبة إلزامية وغرامة ، وتتعدد هذه الغرامة بتعدد من وقعت في شأنهم المخالفة ومضاعفة العقاب في حالة العودة لمخالفة قانون العمل مرة أخرى ، وقد قضت التشريعات تحريم تشغيل النساء في الاعمال

الشاقة وكذلك الأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً مثل العمل في محال الخمور ونوادي القمار والعمل في الأفران الخاصة لصهر المعدنية والعمل في صناعة الأسفلت [76] .

3- الحث على مشاركة المرأة في التنمية :

ينبغي الاشارة هنا إلى أن "الاهرام" كانت تسلط الضوء بين الحين والأخر على مشاركة المرأة في التنمية في عناوينها (الفتاة العربية العاملة وفرص عمل افضل) ناقشت فيه التشريعات العمل الخاصة بالمرأة ودور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية الشاملة ، والاوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لها ، مستهدفة دراسة تأثير سياسات التحرر التجاري على عمل الفتاة العربية من حيث انخفاض الطلب على قوة العمل من الإناث ، وكذلك التعريف بواقع الفتاة الطفلة العربية في سوق العمل، مع التركيز على أولويات التعلم وفرص التدريب المتاحة مع احتياجات سوق العمل ، والمتغيرات الاقتصادية وأثرها على عمل الفتاة العربية ، ومخرجات التعليم ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل ، وحقوق المرأة في تشريعات العمل ، وصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء عاطف عبيد [77] ، رقم (187) لسنة 2000 في شأن المزايا المقررة للمرأة العاملة على أن يجوز للمرأة [78] ؛ أن تطلب القيام بالعمل نصف ايام العمل الرسمي، وعلى الجهة الادارية أن تستجيب لطلبها وتحصل العاملة على نصف الحوافز والمكافأت التي يحصل عليها قرناؤها دون الأجر الإضافي عن ساعات العمل الزائدة ، كما وتنص المادة (69) من قانون العاملين المدنيين بالدولة على أن الجهة الإدارية يتعين عليها دوماً أن تمنح العاملين بالدولة أجازه بدون مرتب لمرافقة الزوج المرخص له بالعمل في الخارج سواء كان ذلك الزوج من العاملين في الحكومة أو قطاع الأعمال الخاص ، ولم يضع المشروع حد أقصى لمنح هذه الإجازة لهؤلاء العاملين طوال مدة خدمتهم ، حيث ان المشرع قد وازن بين رعاية العامل المتزوج وحماية الأسرة وبين حسن سير العمل وهو ما يعني الحفاظ على وحدة الأسرة دون تمزيق أوصالها [79] .

فضلاً عن ذلك بحثت "الاهرام" موضوعاً (المرأة وسوق العمل في القطاع الخاص) ، إذ ركزت على عدة اعتبارات هي ضرورة النظر للمرأة كعنصر فاعل في عملية التنمية وبحث القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في قطاعات الإنتاج ، وكذلك مشاركة المرأة الاقتصادية ضرورة عند النظرة المتكاملة للمرأة المصرية ، فالقانون الخاص بتشغيل النساء والمادة (158) منه يجب على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ أو يتعهد إلى دار حضانة ؛ لذا علينا تنمية الصناعات المنزلية والزراعية التقليدية ، إلى جانب أنه لا توجد للآن مؤسسات تعلم المرأة كيف تكون سيدة أعمال ، وأخيراً يجب القضاء على أمية المرأة وتدريبها وتشجيعها على إقامة المشاريع ، وأن يطالبن برقابة من وزارة القوى العاملة أو نقابة العمال للحفاظ على حقوق المرأة في القطاع الخاص المحروم من العلاوات والحوافز ومنحة عيد العمال والحصول على الإجازات [80] .

وتقديراً لأهمية المرأة العاملة فقد نشرت "الاهرام" مقالاً(577,5 مليون جنيه لمشروعات المرأة في العام المقبل 200 وزارة ترسم خريطة المرأة في السنوات الخمس المقبلة) تناولت من خلاله عرضاً لخطة الدولة القادمة للنهوض بالمرأة ، وقد خصصت أكثر من عشرين وزارة جانباً كبيراً من ميزانيتها القادمة من أجل المرأة ، وذلك من خلال مشروعات متعددة تلبي احتياجاتها وسوف يقوم المجلس القومي للمرأة الذي كان له دور كبير في إعداد خطة المرأة بمتابعة تنفيذ تلك المشروعات التي بلغت ميزانيتها في السنة الأولى فقط 577,5 مليون جنيه مصري ، ومن بين تلك الوزارات وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ، ووزارة الزراعة ووزارة التنمية المحلية ثم وزارة الدولة للتنمية الإدارية فالقوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية [81] .

4- المرأة في الوظائف الإدارية العليا :

يعد تمثيل المرأة في كافة المواقع القيادية وحصولها على نصيب عادل من المراكز أو الوظائف التي تمكنها من ممارسة سلطة التأثير أمراً غاية الأهمية ، إذ يمكنها من المشاركة في إعادة صياغة السياسات والبرامج وتقييم الخيارات المعبرة عن احتياجات النساء والرجال معاً ، وقد عارض الكثير تولي المرأة المناصب

القيادية العليا ولكن عدم حدوث الشي لا يعني عدم جوازه فكم من مباح لم يفعلها الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فالمرأة تتمتع كالرجل بالحقوق الاجتماعية وتولي الوظائف العامة ، وهذا ما نبهت له "الاهرام" في العديد من مقالاتها مثل (البحث عن المرأة في البحث العلمي) تناولت فيه وضع المرأة في مجال البحث العلمي ، حيث انها استطاعت في السنوات الأخيرة أن تقتحم عالم العلماء لتشكيل ثلث المجتمع العلمي ، وعرفت الطريق إلى مستويات الإدارة العليا بل وأصبحت المرأة وزيرة البحث العلمي والتكنولوجيا ، وقد حصلت 18 سيدة على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية في العلوم ، بالإضافة إلى ذلك فأن وجود المرأة في المركز البحثية والمؤسسات الكبرى للبحث العلمي لا يقل عن 46% ، لكن واقع الأمر يقول أن أعدادهن لم تتعد 8% كقيادات في رئاسة المشروعات القومية للبحث العلمي ، واقتصر دورها على الأماكن الوظيفية وكأستاذة داخل مراكز البحث العلمي ، وأكدت أن المرأة يجب أن يكون لها دور بارز في علوم الصدارة والتكنولوجيا الجديدة المستحدثة مثل الهندسة الوراثية والعلوم المستحدثة والمعلوماتية والإلكترونيات الدقيقة ، كل ذلك سيحدد دورها العلمي والدور المستقبلي كعالمة [82] .

ومع نمو حركة تعليم المرأة وخروجها إلى ميادين العمل المختلفة بدأت "الأهرام" تهتم بنشر الآراء حول المطالبة بحقوق المرأة كحق المرأة في تولي المناصب القيادية وتجلى ذلك من خلال ما نشرته (كتاب يهمك المرأة القائد ينقصها الطموح) ، إذ عرضت بعض الأرقام والإحصائيات التي توضح انخفاض نسبة المرأة في الأعمال القيادية ، حيث أن المرأة مازالت لا تشغل على مستوى العالم سوى 14% من الأعمال القيادية والإدارية والتنظيمية ، ولا تحتل سوى 10% فقط من المقاعد البرلمانية ، كما أن مشاركة المرأة في إدارة التعليم ما تزال ضئيلة [83] .

وتابعت "الاهرام" في مقال آخر (يمثلن 13% من القيادات الصحفية) ، وضحت فيه أن نهوض المرأة وممارستها لحقوقها يتوقف على مدى وجودها في المناصب القيادية أو مشاركتها في القرارات العامة التي تؤثر في حياتها وحياة اسرتها ، ورغم ذلك فإن نسبة مشاركتها في مناصب معينة مازالت نسبة ضئيلة ماعدا بعض الوزارات مثل وزارة الموارد المائية فقد بلغت نسبة مهندسات الري 25% في مبادرة رائدة منها لتصعيد عدد من القيادات النسائية العاملة بمختلف إدارات وهيئات ومصالح الوزارة لتولي مناصب كانت مقصورة حتى وقت قريب على الرجال فقط ، وذلك بتفعيل سياسات المجلس القومي للمرأة الذي تراسه سوزان مبارك والذي يهدف إلى الارتقاء بالمرأة بأعلى المناصب في مختلف المؤسسات [84] .

5- نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل :

بعد ذلك نقلت "الاهرام" في موضوعاً لها (10% زيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل) وقد أشارت هنا إلى مشاركة المرأة في سوق العمل خلال السنوات العشر الماضية ، وأضحت النتائج إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي بنسبة 10% ، في المقابل انخفاض مشاركة الرجل بنسبة 5% ، وترجع الدراسة ذلك إلى المعاش المبكر للرجال ، كما أوضحت الدراسة أن أخطر صور البطالة تتمثل في الريف المصري والصعيد ، في حين أن نسبة ثابتة في المناطق الحضرية ، كما تشير النتائج إلى أن نسبة 66% من العاملين لا يخضعون للتأمينات والمعاشات أو لأي صورة قانونية تحفظ حقوقهم كعاملين [85] .

6- مشروع قانون العمل الموحد :

ومن الامور التي كانت تعالجها "الاهرام" قانون العمل الموحد فقد نشرت مقالاً (مفهوم الأمومة لا يتجزأ قانون العمل الجديد تمييز جديد ضد المرأة) وذكرت فيه النصوص التي تخص المرأة في قانون العمل الحالي وفي الجديد بالنسبة لإجازة الوضع في قانون العمل السابق اشترط مضي ستة أشهر على التحاق العاملة بالعمل ، أما القانون الجديد فقد أقر إجازة بشرط مضي عشرة أشهر على عملها ، ويمنح القانون القديم إجازة وضع خمسين يوماً بأجر كامل ثلاث مرات طوال مدة الخدمة وذلك في القطاع الخاص ، أما القطاع العام فينص القانون على منحها تسعين يوماً ثلاث مرات في مدة خدمتها ، وأجاز القانون الجديد للعاملة سواء في القطاع العام أو الخاص إجازة مدتها تسعون يوماً بأجر كامل مرتين طوال حياتها ، كما نص القانون الحالي على منح المرأة إجازة بدون مرتب لمدة لا تزيد على سنة لرعاية طفلها وتمنح هذه الإجازة ثلاث مرات

طوال مدة خدمتها ، في حين ينص القانون الجديد على منح العاملة إجازة لا تتجاوز مدتها سنتين مرتين طوال مدة عملها ، بالإضافة إلى ذلك يجب أن ينص القانون الجديد على منح الإجازة بدون شروط ولا يشترط تقييد حصول العاملة على الإجازة بالمنشآت التي تستخدم 50 عاملة أو ، أكثر ، فهذا وضع غير عادل ، فضلاً عن ذلك فقد نشرت "الاهرام" الاعتراضات المقدمة من قبل رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة فوزية عبد الستار على قصر المشروع حق العاملة في إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين لرعاية طفلها على مرتين فقط طوال مدة خدمتها ، وترى منحها هذه الإجازة ثلاث مرات ، ثم قصر المشروع حق المرأة في فترتين للرضاعة مجموعها ساعة واحدة بأجر في الثمانية عشر شهراً ، فترى ضرورة مد هذه المدة إلى سنتين ؛ أما عن إعلانات للذكور فقط ذكر عضو مجلس الشورى علي لطفي ، أن هذا الإعلان لا يتفق مع نصوص الدستور ، وإنما هو إعلان خاص مدفوع الأجر ، أما بخصوص إقامة الحضانة فإن صاحب المنشأة لا يخضع لها ، وذلك لأن العقاب غير رادع ، فهو عبارة عن غرامة يدفعها صاحب العمل ، كما أشار المقال إلى قانون تأمين البطالة ، وهو ما يؤمن دخل الأسرة إذا فقدت المرأة عملها لأي سبب ، وهو قانون يطبق في المجتمعات الأوربية ، ولابد من النظر في تطبيقه بمصر [86] .

7- الخصخصة وأثارها على المرأة:

نبهت "الاهرام" في أحدى موضوعتها (ظاهرة تأنيث الفقر) على أحد مظاهر التخلف الاقتصادي ، إذ تشير الاحصاءات أن 70% من فقراء العالم من النساء ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها العولمة الاقتصادية ، والاتجاه إلى الخصخصة التي أدت إلى الاستغناء عن الكثير من العمالة ، وبخاصة عمالة النساء بالإضافة إلى تفضيل القطاع الخاص عمالة الرجال عن النساء ، وذلك للحد من الامتيازات التي تتمتع بها المرأة كإجازة الوضع ورعاية الطفل وغيرها ، إلى جانب تفضيل بعض الأسر تعليم الفتى عن الفتاة ، إلى جانب الزواج المبكر [87] .

8- تأنيث الفقر:

بناء على ذلك عرضت "الاهرام" فيه لحالات من المتسولات وأسباب تسولهن ، ويرتبط دائماً بالعوامل الاقتصادية وبالذات الفقر والجوع ، أن الأسر المفككة تعد سبباً للتسول ، كذلك المطلقات والأرامل اللاتي ليس لهن عائل ، ثم الأمية وعدم التعليم ، إذ أن الفقر هو السبب الاساسي للتسول فإن الإحصائيات أشارت إلى زيادة نسبة الفقر بين الإناث عن الذكور ، أو ما يطلق عليه (تأنيث الفقر) وأيضاً تأخذ المرأة أجراً أقل من الرجل رغم قيامها بنفس العمل ، وقد ذكر أن المرأة من أكثر الفئات التي تعاني الفقر ، فهي أقل حظاً في التعليم وفي التدريب والتأهيل وبالتالي في فرص العمل والأجور ، وتعمل في ظل ظروف عمل لا توفر لها الإحساس بالأمان أو الحماية القانونية ، وخاصة العائلات لأسرهن ، فهن أكثر الفقراء ، وطبقاً لتقارير التنمية البشرية يتضح أن نسبة كبيرة منهن دخلن نطاق "حزام الفقر" ؛ بسبب عدم القدرة على المشاركة في عملية التنمية فتحرم من حق الحصول على مسكن اقتصادي يوفر لها المأوى في حالة الطرد من المسكن بسبب الطلاق أو الإخلاء الاجباري ، والسبب أنها امرأة وليست رجلاً [88] .

وللقضاء على فقر المرأة أشارت "الاهرام" إلى ضرورة القضاء على الأمية ، لأنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة زادت فرص مشاركتها في العمل والانتاج ، ومن ثم فرص خروجها من دائرة الفقر ؛ لأن إعالة المرأة لا تقتصر على أبنائها فقط ، بل تمتد إلى إعالة الأسرة ، ويمكن أن يدخل في دائرة إعالتها اهل الزوج ذاته بسبب سفره أو موته او عجزه ، وقد تمتد هذه الإعالة إلى الجدات أيضاً ، فالمرأة فقيرة رغم التسهيلات والقروض ، ويرجع ذلك إلى أن ما يقدم لها مازال مساعدات محدودة لا تكفي الإ أنشطة هامشية ، إلى جانب ما تعاني منه المرأة من العنف الأسري أحياناً ؛ كما نبهت "الاهرام" إلى ظاهرت التميز ضد المرأة في سوق العمل ، إذ أن هناك فروقاً واضحة بين المرأة والرجل في أسلوب الكلام والتفكير، وأيضاً أسلوب العمل[89] .

9- المرأة في قانون المعاشات :

لقد طالبت "الاهرام" بمد فترة العمل إلى ما بعد سن الستين وان يكون سن التقاعد خمسة وستين سنة ، وحجتهم في ذلك أن سن الستين هو قمة العطاء في الخبرة والتجربة وجد هذا النشر أصداء واسعة من

المسؤولين في الحكومة ، لكن الوضع اختلف عندما تم الحديث عن المرأة وانقلبت الآية ، فأن بعض من هم موجودون في الحكومة من الرجال يؤيدون إحالة المرأة إلى المعاش في سن الخامسة والخمسين ، فالمرأة قبل سن الخمسين تكون مسؤولة عن الابناء والبيت وزوجة وحامل ومتحملة مسؤولية كبيرة ، أما المرأة في سن الخمسين تكون مجمع خبرات وأكثر تفرغاً ؛ ورأى البعض أن خروج المرأة المبكر للمعاش لا يعتبر ظلم واقع عليها ولا سلب لحقوقها لأنها سوف تحصل على معاشها كاملاً ، ولم يكن سن الخمسين أو الخمسة والخمسين هو المتعارف عليه في اقتراحات الحكومة ، كما أشارت لتعليق وزير الدولة للتنمية عثمان محمد عثمان [90] ، فيما يتعلق بتحديد سن الإحالة على المعاش المبكر لكل من السيدات والرجال ، وأوضح أن رفض الحكومة للمعاش المبكر هو رفض مدروس ورفض الحكومة لخفض سن الخدمة هو رفض مدروس ، وذلك لأن كل الاقتراحات فرقت بين سن المعاش بالنسبة للسيدات والرجال وهذا لا يمكن ان يقرر لأنه مخالف للدستور ، وفي حالة تقرير سن معين سيكون موحداً للرجال والنساء [91] .

نعتقد أن "الاهرام" في جميع ما نشرته عن قضايا عمل المرأة ، ولاسيما قضايا تعدد أدوار المرأة العاملة كانت جميعها موضوعات تكشف عن بعض الصور الحقيقية في التميز ضد المرأة ، كما أكدت أغلب المقالات الخاصة بقضايا عمل المرأة تعكس أيديولوجية الدولة ، وأن صور المرأة كما تعكسها مضامين ومحتوى الإعلام ، تعد جزءا من الأيديولوجية السائدة التي تسيطر على وسائل الإعلام في المجتمع ، والتي تخضع بشكل مباشر لسلطة الدولة الرسمية ولا يتوقف ذلك على مجال قضايا عمل المرأة ، بل مختلف المجالات .

الخاتمة :

أثبتت الدراسة عدد من النقاط :

1- أوضحت نتائج الدراسة أن قضايا المرأة الاجتماعية في كتابات جريدة الاهرام في الفترة المختارة كانت بمثابة أداة لخلق رأي عام يؤمن بضرورة تطوير أوضاع المرأة المصرية ، وإذا استمر غياب هذا الدور ربما يستمر غياب الوعي لدى المجتمع والمرأة نفسها بأهمية تغيير الوضع الراهن .

2- إن ظلت الصحافة تخاطب المرأة الحضرية دون الريفية فسوف تغيب المرأة الريفية من دائرة الاهتمام بها وتنميتها ، وينطبق الحال على المرأة في الطبقة الدنيا فيتحول الوضع إلى أسوء.

3-أن المرأة نصف المجتمع ومسؤولة عن رعاية وتنشئة النصف الآخر والاهتمام بقضايا المرأة أهم السبل لتحقيق تنمية شاملة في المجتمع .

4-أن التعليم يزيد وعي الإناث ويعمل على تنمية قدراتهم مما ينعكس ايجابياً على قدرتهم في التعامل مع الآخرين وتربية أطفال المستقبل بطريقة علمية وتربوية سليمة وبالتالي يخرج من تحت يدها أجيالاً مثقفة واعية قادرة على النهوض بالمجتمع .

5-أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالمجلس القومي للمرأة والاندية النسائية والجمعيات الداعمة للمرأة لها نصيب كبير في تغيير الثقافة الخاطئة الموروثة عن كيفية التعامل مع المرأة وأوضحت للمرأة حقوقها وواجباتها .

6- أن مصر قامت بكثير من الاتفاقيات وتلقت المنح من دول في جميع أنحاء العالم وخاصة في مجال الصحة للنهوض بالمرأة المصرية حيث قامت بمعاهدات لمنع التميز ضد المرأة ولتمكين المرأة اجتماعياً وتنمية المرأة الريفية وتنظيم الأسرة وغيرهم.

الهوامش :

1- سامية أبو النصر، المرأة عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص157.

2- سامية الساعاتي ، القيم الاجتماعية ، وأثرها على اتجاهات الآباء نحو تعليم الفتاة في التربية المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث ، ايلول 1985،ص131 .

3- يسرا حسني عبد الخالق ، دور العلاقات العامة في تدعيم المشاركة الاجتماعية للمرأة رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب ، ص148.

4- الاهرام (جريدة) ، العدد 41507 ، 28 كانون الثاني 2000، ص6.
5- الاهرام ، العدد 42109 ، 22 إذار 2002 ، ص34.
6- الاهرام ، العدد 41310 ، 9 تشرين الثاني 2002 ، ص37.
7- الاهرام ، العدد 42438 ، 14 شباط 2003 ، ص28 .
8- الاهرام ، العدد 41325 ، 28 كانون الثاني 2000، ص6 .
9- الاهرام ، العدد 42641 ، 5 ايلول 2003، ص39 .
10- الاهرام ، العدد 4236 ، 28 شباط 2003 ، ص30 .
11- مشير خطاب : ولدت عام 1944 في القاهرة وتعتبر وزيرة الدولة للأسرة والسكان السابقة بدولة مصر وهي ثاني سيدة تتولى منصب وزير الدولة لشؤون الخارجية ، كما انها مرشحة مصر لمنصب الامين العام لمنظمة اليونسكو التابعة لأمم المتحدة وهي خريجة كلية سياسة واقتصاد عام 1967 ، وعملت كسفيرة لمصر في عدة دول وشغلت منصب سفيرة مصر بجنوب أفريقيا عام (1994-1999) . للمزيد ينظر. https://ar.wikipedia.org/wiki.
12- الاهرام ، العدد 42452 ، 28 شباط 2003 ، ص30 .
13- الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، 23 اذار 2000 ، ص747 .
14- الجريدة الرسمية ، العدد 10 ، 9 أذار 2003 ، ص26 .
15- الجريدة الرسمية ، العدد 45 ، 9 تشرين الثاني 2000 ، ص3501 .
16- الجريدة الرسمية ، العدد 48 ، 28 كانون الثاني 2001 ، ص227 .
17- الجريدة الرسمية ، العدد 29 ، 17 تموز ، 2003 ، ص29 .
18- الاهرام ، العدد 42564 ، 20 حزيران 2003 ، ص3 .
19 – الاهرام ، العدد 42151 ، 3 ايار 2002 ، ص28 .
20- الاهرام ، العدد 42109 ، 22 اذار 2002 ، ص34 .
21- الاهرام ، العدد 42361 ، 28 شباط 2003 ، ص30 .
22 – الاهرام ، العدد 42410 ، 17 كانون الثاني 2003 ، ص35 .
23- الاهرام ، العدد 42732 ، 5 كانون الأول 2003 ، ص35 .
24- سوزان مبارك : هي ارملة محمد حسنى مبارك رئيس مصر الراحل و سيدة مصر الاولى من سنة 1981 لغاية سنة 2011 ، ابوها دكتور مصري متخصص في طب الاطفال وامها ممرضه ويلزيه اسمها ليلى ماي بالمر Lily May Palmer اخدت ماجيستير في السيسيولوجيا (علم الاجتماع) من الجامعة الأمريكانية في القاهرة سنة 1982؛ كانت في وقت تولي زوجها رئاسة مصر تقوم بدور ست مصر الاولى بتنمية المجتمع (مجال دراستها) ، و كان لها حضور مهم في الأنشطة الثقافية ، و عملت مشروع القراءة للجميع مكتبة العيلة و هو مشروع ثقافي عظيم استفاد منه المصريين كتير. و اشرفت على بنا و تطوير مستشفى سرطان الاطفال في القاهرة لعلاج اطفال مصر الفقراء . للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki.
25 – الاهرام ، العدد 41794 ، 11 ايار 2001 ، ص35 .
26- الاهرام ، العدد 41668 ، 5 كانون الثاني 2001 ، ص24 .
27- الاهرام ، العدد 42403 ، 10 كانون الثاني 2003 ، ص30 .
28- الاهرام ، العدد 42592 ، 18 تموز 2003 ، ص39 .
29- الاهرام ، العدد 41962 ، 26 تشرين الثاني 2001 ، ص37 .
30 – الاهرام ، العدد 41962 ، 26 تشرين الاول 2001 ، ص26 .
31- يونان لبيب رزق ، المرأة المصرية بين التطور والتحرر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مهرجان القراءة للجميع ، مكتبة الأسرة ، 2002 ، ص106-107 .

32- علياء شكري وأخرون ، المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ، ص288 .
33- الاهرام ، العدد 41878 ، 3 أب 2001 ، ص36 .
34- الاهرام ، العدد 42144 ، 26 نيسان 2002 ، ص3 .
35 – الهام عبد الحميد فرج ، صورة المرأة كما تعكسها الكتب المدرسية المصرية ، منشور في مرور مائة عام على تحرير المرأة العربية ، 1999 ، ص146- 149 .
36- الاهرام ، العدد 41409، 21 نيسان 2000، ص21 .
37- الاهرام ، العدد 42675 ، 25 نيسان 2003 ، ص24 .
38- الاهرام ، العدد 42144 ، 26 نيسان 2002 ، ص3 .
39- الاهرام ، العدد 41744 ، 22 أذار 2001 ، ص35 .
40- الاهرام ، العدد 42116 ، 29 أذار 2002 ، ص33 .
41- الاهرام ، العدد 42564 ، 20 حزيران 2003 ، ص37 .
42- الجريدة الرسمية ، العدد 10 أذار 2003 ، ص14 .
43- الاهرام ، العدد 42011 ، 14 كانون الاول 2001 ، ص29 .
44- جاد الحق علي جاد الحق : (1917- 1996) ولد في مدينة الدقهلية تلقى تعليمه بمعهد طنطا الديني ودرس في كلية الشريعة وحصل على العالمية مع الاجازة في القضاء الشرعي عين في المحاكم الشرعية أصبح مفتياً للجمهورية بجانب عضويته لمجمع البحوث الإسلامية ثم وزيراً للأوقاف أيد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني أيد الجهاد الأفغاني ضد العدوان السوفيتي تولى المشيخة 1982- 1996 . للمزيد ينظر . محي الدين الطعمى ، أسلاك الجواهر في طبقات المعاصرين من شيوخ الجامع الأزهر ، دار المعارف ، القاهرة ، 2012 ، ص50 .
45- الاهرام ، العدد 42403 ، 10 كانون الثاني 2003 ، ص31 .
46- الاهرام ، العدد 42751 ، 14 نيسان 2000 ، ص46 .
47 – الاهرام ، العدد 41913 ، 7 أيلول 2001 ، ص37 .
48- الاهرام ، العدد 43761 ، 14 نيسان 2000 ، ص46 .
49- الاهرام ، العدد 42967 ، 5 تشرين الأول 2001 ، ص36 .
50- الاهرام ، العدد 42066 ، 7شباط 2002 ، ص22 .
51- الاهرام ، العدد 42711 ، 7 ايلول 2001 ، ص36 .
52- الاهرام ، العدد 41500 ، 21 تموز 2000 ، ص6 .
53 – الاهرام ، العدد 41703 ، 9 شباط 2001 ، ص31 .
54 – الوقائع المصرية (جريدة) ، العدد 130 ، 6 حزيران 2000 ، ص14 .
55- الوقائع المصرية ، العدد 182 ، 15 أذار 2000 ، ص72 .
56 – ناهد رمزي ، المشكلات الصحية التي تواجه المرأة المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 47 ، العدد الثاني ، 2010 ، ص143 .
57 – الاهرام ، العدد 41951 ، 15 تشرين الاول 2001 ، ص36 .
58 – الاهرام ، العدد 41507 ، 28 تموز 2000 ، ص6 .
59- الاهرام ، العدد 41787 ، 4 ايار 2001 ، ص31 .
60 – يسرا حسني عبد الخالق ، دور العلاقات العامة في تدعيم المشاركة الاجتماعية للمرأة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب ، 2002 ، ص149 .
61- الاهرام ، العدد 41409 ، 21 نيسان 2000 ، ص7 .
62 – الاهرام ، العدد 41808 ، 25 ايار 2001 ، ص37 .

63- فتحية محمد محمود ، التغير القيمي وعلاقته بالحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب ، 2008 ، ص18 .
64- علي الدين هلال ، محسن يوسف ، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وافاق المستقبل ، مكتبة الأسرة ، 2010 ، ص41 .
65 – جون ستيورات مل ، استعباد النساء ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1998 ، ص148 .
66 – الاهرام ، العدد 41318 ، 21 كانون الثاني 2000 ، ص6 .
67 – الاهرام ، العدد 41507 ، 28 كانون الثاني 2000 ، ص6 .
68 – الاهرام ، العدد 42109 ، 22 اذار 2002 ، ص34 .
69 – الاهرام ، العدد 42403 ، 10 كانون الثاني 2003 ، ص30 .
70 – محمد مجدي التبيني ، المرأة العاملة في التشريع المصري ، مجلة تنمية المجتمع ، السنة التاسعة ، القاهرة ، 1985 ، ص50 .
71 – الاهرام ، العدد 42400 ، 7 كانون الثاني 2003 ، ص34 .
72 – الاهرام ، العدد 42039 ، 11 كانون الثاني 2002 ، ص35 .
73 – الاهرام ، العدد 42088 ، 1اذار 2002 ، ص33 .
74 – الاهرام ، العدد 42425 ، 1 شباط 2003 ، ص34 .
75- محمد احمد بيومي ، التشريعات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص115 .
76 – الاهرام ، العدد 41941 ، 5 تشرين الاول 2001 ، ص36 .
77 – عاطف عبيد : (1932- 2014) ولد في طنطا وكان رئيساً لوزراء مصر من (1999-2004) ونائب بمجلس الشورى المصري . للمزيد ينظر. ar.m.wikipedia.org
78- الجريدة الرسمية ، العدد 22 – 29 تموز 2003 ، ص52 .
79 – الاهرام ، العدد 42081 ، 22 شباط 2002 ، ص25 .
80 – الاهرام ، العدد 42223 ، 14 تموز 2002 ، ص35 .
81 – الاهرام ، العدد 42200 ، 21 حزيران 2002 ، ص34 .
82 – الاهرام ، العدد 42207 ، 28 حزيران 2002 ، ص34 .
83 – الاهرام ، العدد 42613 ، 8 أب 2003 ، ص39 .
84- الاهرام ، العدد 42753 26 كانون الاول 2003 ، ص39 .
85 – الاهرام ، العدد 41402 ، 14 نيسان 2000 ، ص7 .
86- الاهرام ، العدد 42165 ،7 ايار 2002 ، ص37 .
87- الاهرام ، العدد 42039 ، 11 كانون الثاني 2002 ، ص35 .
88 – الاهرام ، العدد 42088 ، 1 اذار 2002 ، ص33 .
89 – الاهرام ، العدد 42347 ، 15 تشرين الثاني 2002 ، ص33 .
90 – عثمان محمد محمد عثمان : عين مديراً لمعهد التخطيط القومي من قبل وزارة التنمية والتخطيط بقرار وزاري رقم (16) لسنة 2001 وبقرار من رئيس الجمهورية رقم (201) لسنة 2004 عين وزيراً للتخطيط ثم وزيراً للتنمية المحلية 2005 . للمزيد ينظر . ar.m.wikipedia.org.
91- الاهرام ، العدد 42298 ، 27 ايلول 2000 ، ص30 .

المصادر :

اولا : الكتب العربية :

1- سامية أبو النصر، المرأة عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.

2- سامية الساعاتي ، القيم الاجتماعية ، وأثرها على اتجاهات الآباء نحو تعليم الفتاة في التربية المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث ، ايلول 1985.
3- يونان لبيب رزق ، المرأة المصرية بين التطور والتحرر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مهرجان القراءة للجميع ، مكتبة الأسرة ، 2002 .
4- علياء شكري وأخرون ، المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 .
5- الهام عبد الحميد فرج ، صورة المرأة كما تعكسها الكتب المدرسية المصرية ، منشور في مرور مائة عام على تحرير المرأة العربية ، 1999 .
6- محي الدين الطعمى ، أسلاك الجواهر في طبقات المعاصرين من شيوخ الجامع الأزهر ، دار المعارف ، القاهرة ، 2012 .
7- علي الدين هلال ، محسن يوسف ، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وافاق المستقبل ، مكتبة الأسرة ، 2010 .
8 – جون ستيورات مل، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1998 .
9- محمد احمد بيومي ، التشريعات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- يسرا حسني عبد الخالق ، دور العلاقات العامة في تدعيم المشاركة الاجتماعية للمرأة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب ، 2002.
2- فتحية محمد محمود ، التغير القيمي وعلاقته بالحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب ، 2008.

ثالثاً : الصحف والمجلات :

أ – المجلات :

1- سامية الساعاتي ، القيم الاجتماعية ، وأثرها على اتجاهات الآباء نحو تعليم الفتاة في التربية المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث ، ايلول 1985،ص131 .
2- ناهد رمزي ، المشكلات الصحية التي تواجه المرأة المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 47 ، العدد الثاني ، 2010.
3- محمد مجدي التبيني ، المرأة العاملة في التشريع المصري ، مجلة تنمية المجتمع ، السنة التاسعة ، القاهرة ، 1985.

ب – الصحف :

1- الأهرام : 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 .
2- الجريدة الرسمية : 2000 ، 2001 ، 2002، 2003 .
3- الوقائع المصرية : 2000 .

رابعاً : شبكة الانترنيت :

ar.m.wikipedia.org .
https://ar.wikipedia.org/wiki.